AL-SABAH
الصباح
الدولية

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 12 مارس 2023 م | 20 شعبان 1444 هـ | الأحد | No. 4520

البرلمان العربي : أهمية هذه الخطوة من أجل عودة الاستقرار بالمنطقة العربية

بيان سعودي - إيراني - صيني : اتفاق على استئناف العلاقات بين الرياض وطهران

«وكالات» : اتفقت المملكة العربية السعودية وإيران على استئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح سفارتي البلدين، بحسب بيان مشترك صدر في بكين نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية الجمعة.

وذكر البيان أن الجانبين اتفقا على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني الموقعة بينهما عام 2001.

وأضاف البيان المشترك أن الرياض وطهران تؤكدان على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية أن البيان المشترك بين المملكة وإيران والصين أعلن التوصل لاتفاق يشمل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهران.

وقال بيان مشترك بين السعودية وإيران والصين إن الاتفاق، الذي جرى التوصل إليه في بكين، يتضمن عقد وزيري الخارجية السعودي والإيراني اجتماعا لتفعيل تلك الخطوات وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما.

وأضاف البيان الثلاثي، الذي نشرته وكالة الأنباء السعودية، أن طهران والرياض اتفقتا أيضا على تفعيل الاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب الموقعة في 1998.

وذكر البيان المشترك أن الاتفاق تضمن تأكيد السعودية وإيران على «احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية».

وبحسب البيان المشترك، أعربت الدول الثلاث عن حرصها على بذل كافة الجهود لتعزيز «السلم والأمن الإقليمي والدولي».

وورد في البيان توجيه المملكة وإيران الشكر للعراق وعمان على استضافة المحادثات بين الجانبين في 2021-2022.

وجاء في البيان أنه جرت في الفترة من 6 الى 10 مارس 2023م في بكين، مباحثات بين وفدي المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة الدكتور مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، والأدميرال علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك استجابة لمبادرة كريمة من الرئيس الصيني شي جين بينغ بدعم الصين لتطوير علاقات حسن الجوار بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأضاف البيان أن اللقاء جرى بناءً على الاتفاق بين شي وكل من قيادتي المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بأن تقوم الصين باستضافة ورعاية المباحثات بين المملكة العربية السعودية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ورغبة منهما في حل الخلافات بينهما من خلال الحوار والدبلوماسية في إطار الروابط الأخوية التي تجمع بينهما، والتزاماً منهما بمبادئ ومقاصد ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، والمواثيق والأعراف الدولية.

وقد أعرب الجانبان السعودي والإيراني عن تقديرهما وشكرهما لجمهورية العراق وسلطنة عمان لاستضافتهما جولات الحوار التي جرت بين الجانبين خلال عامي 2021م - 2022م، كما أعرب الجانبان عن تقديرهما وشكرهما لقيادة وحكومة جمهورية الصين الشعبية على استضافة المباحثات ورعايتها وجهود إنجاحها.

وفي وقت سابق، أفاد الإعلام الإيراني، ، أن المملكة العربية السعودية و إيران اتفقتا على إعادة العلاقات الدبلوماسية في غضون شهرين وأن اجتماعا قريبا سيتم بين وزيري خارجية البلدين.

وبحسب ما ورد بالإعلام الإيراني الرسمي، فإنه وبعد عدة أيام من المفاوضات المكثفة بين وفدي السعودية وإيران في بكين تم التوصل إلى اتفاق لاستئناف العلاقات بين البلدين، خلال حفل بتوقيع بيان مشترك بين إيران والسعودية.

ونتيجة للمحادثات، اتفقت إيران والسعودية على استئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارات والوكالات في غضون شهرين على الأكثر.

وأضافت أنه سيجتمع وزيرا خارجية البلدين لتنفيذ هذا القرار واتخاذ الترتيبات اللازمة لتبادل السفراء.

وبحسب الإعلام الإيراني، أشاد أمين عام مجلس الأمن القومي بدور الصين بإعادة بناء العلاقات مع السعودية.

من جهته قال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وإيران يأتي انطلاقا من رؤية المملكة القائمة على تفضيل الحلول السياسية والحوار.

وأضاف الوزير السعودي -في تغريدة- أن دول المنطقة يجمعها مصير واحد وقواسم مشتركة تجعل من الضرورة أن تتشارك سويا لبناء نموذج للازدهار والاستقرار، حسب تعبيره.

وتعليقا على الاتفاق أيضا، قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إن سياسة حسن الجوار التي تنتهجها حكومة إبراهيم رئيسي تسير في الاتجاه الصحيح.

كما قال أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني إن طهران اتفقت مع الرياض على فتح صفحة جديدة بناء على مصالح البلدين والأمن الإقليمي.

وأضاف شمخاني -في تصريح تلفزيوني عقب توقيع اتفاق استئناف العلاقات مع السعودية الجمعة في بكين- أن طهران تأمل أن يخلق هذا الاتفاق توازنا في سلوك القوى الأجنبية بالمنطقة، حسب تعبيره.

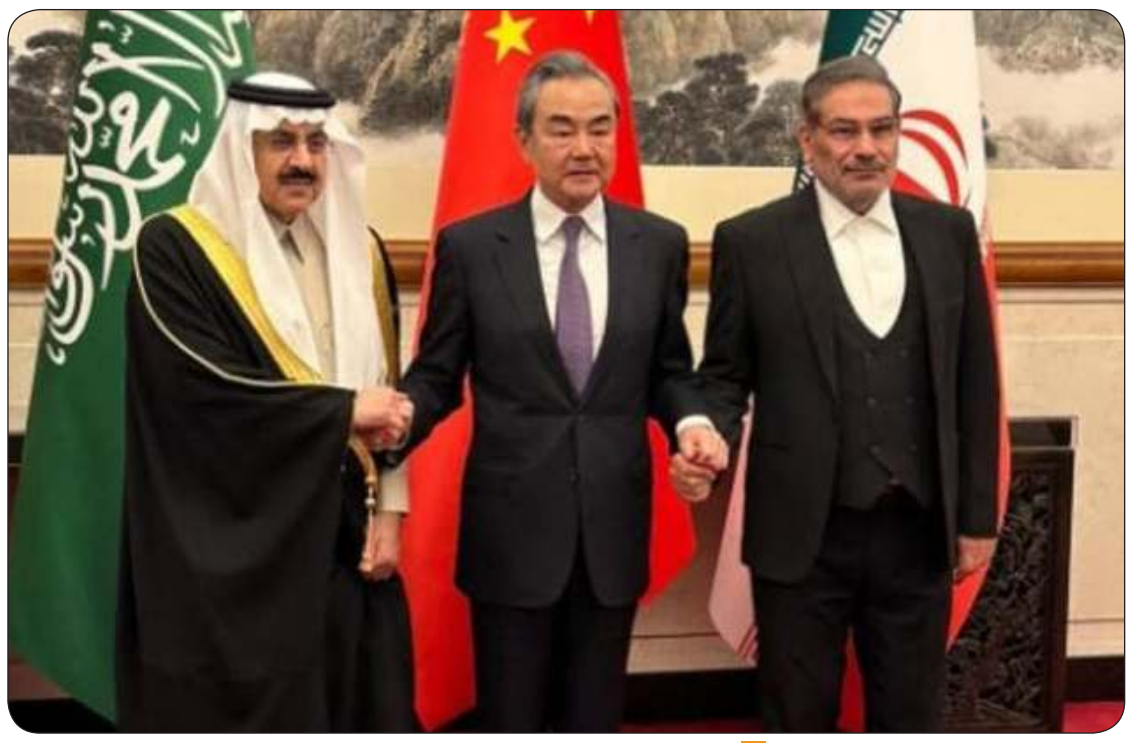
من الاتفاق السعودية الإيراني الصيني

ونقلت وكالة رويترز عن كبير الدبلوماسيين الصينيين وانغ يي قوله إن حوار السعودية وإيران في بكين نصر للسلام.

من ناحية أخرى حظي اتفاق استئناف العلاقات بين السعودية وإيران بترحيب عربي ودولي.

ورحّبت سلطنة عُمان، بالبيان الثلاثي المشترك الصادر عن السعودية وإيران والصين حول استئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية.

وكانت الدول الثلاث قد شكرت في بيانها سلطنة عُمان والعراق على استضافتهما محادثات سابقة.

وفي هذا السياق، رحب العراق باستئناف العلاقات بين الرياض وطهران. ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن وزارة الخارجية العراقية قولها إن الاتفاق ستُفتح بموجبه «صفحة جديدة من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين». واعتبرت الخارجية العراقية أن استئناف العلاقات بين السعودية وإيران يعطي دفعة نوعية للتعاون بالمنطقة.

كما رحب مجلس التعاون الخليجي باستئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية، وأعرب مجلس التعاون الخليجي عن أمله بأن يسهم الاتفاق السعودي الإيراني بتعزيز الأمن والسلام.

ومن جهتها رحبت الإمارات العربية المتحدة، باتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، مثمنة في الوقت ذاته دور الصين، وأكدت إيمانها بأهمية التواصل الإيجابي والحوار بين دول المنطقة لترسيخ مفهوم حسن الجوار.

ولم تفوت الخارجية الأردنية المناسبة حيث ترحب باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، وأعربت عن أملها في أن يسهم الاتفاق السعودي الإيراني بتعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة، وأن يحفظ سيادة الدول وعدم التدخل بشؤونها الداخلية.

وبدورها قالت وزارة الخارجية التركية في بيان: «نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المملكة العربية السعودية وإيران في بكين في 10 مارس، والذي ينص على إعادة العلاقات الدبلوماسية. نهنئ إيران والمملكة العربية السعودية على هذه الخطوة المهمة التي اتخذوها تماشيا مع عمليات التطبيع التي سادت منطقة الشرق الأوسط منذ فترة، ونعتقد أن هذا التقدم في العلاقات بين البلدين سيسهم بشكل كبير في أمن واستقرار وازدهار منطقتنا».

إلى ذلك، أعلنت الجزائر ترحيبها بعودة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية مع إعادة فتح سفارتي البلدين في الأسابيع المقبلة.

وأعرب بيان وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج عن ارتياح الجزائر للأجواء الإيجابية التي ميّزت المباحثات التي جرت بين البلدين الشقيقين برعاية جمهورية الصين الشعبية الصديقة.

وقال البيان إن هذا الاتفاق الهام سيمكّن البلدين والشعبين الشقيقين من تمتين علاقات التعاون والتضامن في إطار الالتزام بالمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وحل الخلافات عبر الحوار مما سيُسهِم في تعزيز السلم والأمن في المنطقة وفي العالم.

وعلى نحو مماثل، رحبت الرئاسة الفلسطينية، بالاتفاق السعودي الإيراني لاستئناف العلاقات بين البلدين.

وثمنت الرئاسة، الدور الصيني الإيجابي الذي أسهم في التوصل لهذا الاتفاق، آملة أن يؤدي ذلك إلى استقرار وتعزيز المناخ الإيجابي في المنطقة.

وبدورها، رحبت منظمة التعاون الإسلامي باتفاق السعودية وإيران على استئناف العلاقات الدبلوماسية، وعبرت عن الأمل في أن يعطي الاتفاق دفعة جديدة للتعاون بين أعضاء المنظمة.

وقالت الأمانة العامة للمنظمة على تويتر إن المنظمة ترحب بالاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية «بين البلدين الكبيرين»، وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما، واتفاقية التعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة.

وعبر الأمين العام للمنظمة حسين إبراهيم طه عن أمله في أن تساهم هذه الخطوة في تعزيز ركائز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

كما رحبت البحرين باتفاق السعودية وإيران وقالت الخارجية البحرينية في بيان إنها تأمل أن يشكل هذا الاتفاق خطوة إيجابية على طريق حل الخلافات وإنهاء النزاعات الإقليمية بالحوار والطرق الدبلوماسية. وأشاد البيان «بالدور القيادي للمملكة العربية السعودية في دعم الأمن والسلام والاستقرار، وانتهاج الدبلوماسية في تسوية النزاعات الإقليمية والدولية».

بدوره، رحب البرلمان العربي باستئناف العلاقات السعودية الإيرانية. وأكد البرلمان في بيان أهمية هذه الخطوة من أجل عودة الاستقرار بالمنطقة العربية، والسعي الحثيث لحل الأزمات العالقة، معربا عن أمله بأن تساهم أيضا في تخفيف حدة التوتر القائمة وتحقيق الأمان لشعوب العالم أجمع.

من جهتها، أعلنت مصر أنها تتابع باهتمام اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، وتتطلع إلى أن يسهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة. وفي بيان صدر عن الخارجية المصرية أعربت مصر عن تطلعها لأن يسهم الاتفاق في تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وأن يعزز من دعائم الاستقرار والحفاظ على مقدرات الأمن القومي العربي، وتطلعات شعوب المنطقة في الرخاء والتنمية والاستقرار.

سعيد: اتهامنا بالعنصرية ضد المهاجرين هدفه تأليب الرأي العام على تونس

الرئيس التونسي قيس سعيد

«وكالات» : قال الرئيس التونسي قيس سعيد إن الاتهامات وما وصفها بالحمَلات المسعورة تهدف إلى تحريض الرأي العام وتأليبه ضد تونس، يأتي ذلك مع إعلان الحرس البحري التونسي ضبط أكثر 2500 مهاجر خلال يومين في عمليات تمشيط للسواحل.

وقال سعيّد -في لقاء جمعه بمفوض الشؤون السّياسية والسلم والأمن بالاتحاد الأفريقي بانكولَي اديووي، ومفوضة الصحة والشؤون الإنسانية بالاتحادَ مِيناتا ساماتي سيسوما- إن من يتحدث عن التمييز العنصري في تونس لا يعرف أو يتناسى مواقف شعبها من كل القضايا التي عانت منها الشعوب الأفريقية.

وأكد الرئيس التونسي رفض التمييز العنصري والاتّجار بالبشر. وأوضح أنه لا توجد دولة في العالم تقبل أن يكون على أرضها أشخاص خارج الأطر القانونية أو أن تتولى مجموعات إحداث محاكم خاصة بها، وفق تعبيره.

وكان سعيد شدد في خطاب قبل نحو أسبوعين على وجوب اتخاذ «إجراءات عاجلة» لوقف تدفق المهاجرين غير النظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء إلى بلاده، مؤكدا أن هذه الظاهرة تؤدي إلى «عنف وجرائم». وأثارت تصريحاته -والتي وُصفت بالعنصرية- ردود فعل منددة من قبل الاتحاد الأفريقي ومنظمات دولية، وقلقا أمريكيا وأمميا.

وعبرت المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية إيلفا يوهانسون عن قلقها تجاه تصريحات سعيد التي دفعت بأعداد من اللاجئين الأفارقة لمغادرة تونس خشية تعرضهم لمضايقات واعتداءات.

وقد رفضت السلطات التونسية الاتهامات بحق سعيد بالعنصرية، وأعلنت عن إجراءات لتسهيل إقامة اللاجئين الذين طالبوا بدورهم المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين بحمايتهم وتوطينهم في دول أخرى.

وتأتي تصريحات سعيد، بعد إعلان الحرس الوطني التونسي عن ضبط أكثر من 2500 مهاجر أغلبهم من دول أفريقيا جنوب الصحراء في محاولات للهجرة غير النظامية نحو السواحل الأوروبية، وذلك خلال عمليات تمشيط على السواحل.

الأمم المتحدة تشتري ناقلة نفط لتفريغ خزان صافر المتهالك في اليمن

«وكالات» : أعلنت الأمم المتحدة،، أنها وقعت اتفاقية لشراء ناقلة نفط عملاقة لاستخدامها في تخزين النفط الموجود في ناقلة «صافر» المتهالكة والراسية قبالة ميناء رأس عيسى على السواحل الغربية لليمن.

وقالت الأمم المتحدة في بيان صحافي، إن البرنامج الإنمائي (UNDP) وقع اتفاق شراء السفينة مع شركة يوروناف العاملة في مجال النقل البحري وتخزين النفط الخام.

وأضافت: «السفينة البديلة الآن في حوض جاف لإجراء تعديلات عليها وصيانتها بانتظام قبل الإبحار (إلى غرب اليمن) لناقلة صافر راسية على بعد حوالي تسعة كيلومترات من رأس عيسى في اليمن».

وتوقعت أن تصل السفينة البديلة في أوائل مايو لبدء عملية تفريغ النفط.

وأفاد البيان أن هذه الخطوة تأتي كجزء من العملية التي تنسقها الأمم المتحدة لتفادي تسرب نفطي كارثي يهدد بوقوع أزمة إنسانية وبيئية.

وأكدت الأمم المتحدة أنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى التمويل لإكمال إزالة النفط بشكل آمن من الناقلة صافر.

وأشار البيان إلى أن «البرنامج الإنمائي» سينفذ عملية عالية المخاطر كجزء من مبادرة منسقة من قبل الأمم المتحدة، بالتعاقد مع شركة الإنقاذ البحري سميت SMIT لإزالة الزيت بأمان وإعداد الناقلة صافر للقطر إلى ساحة إنقاذ خضراء.

ونقل البيان عن مدير البرنامج «أكيم شتاينر» قوله «إن شراء السفينة المناسبة يمثل بداية المرحلة التشغيلية للخطة المنسقة من الأمم المتحدة لإزالة النفط بأمان من السفينة صافر وتجنب مخاطر حدوث كارثة بيئية وإنسانية على نطاق واسع».

وأضاف: «يجب أن نقبل أن هذه عملية صعبة للغاية ومعقدة. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدار الساعة مع خبراء من وكالات الأمم المتحدة الشقيقة بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من بين آخرين، بالإضافة إلى الاستشارات الدولية بشأن القانون البحري والتأمين والأثر البيئي لضمان استخدام أفضل الخبرات الممكنة لإكمال هذه العملية بنجاح».

وأوضح أنه «في حين أن مشروع إزالة النفط قد تلقى دعمًا دوليًا كبيرًا، فإن التكاليف المتصاعدة المرتبطة في الغالب بالحرب في أوكرانيا أدت إلى زيادة كبيرة في الأسعار في السوق بالنسبة للسفن المناسبة للقيام بالعملية، مما يعني أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الأموال لإكمال مرحلة الطوارئ في الخطة».

خزان صافر

وذكر شتاينر أن الأمم المتحدة جمعت 95 مليون دولار حتى 7 مارس، تم استلام 75 مليون دولار منها، موضحا أن الميزانية الإجمالية لمرحلة الطوارئ للمشروع تبلغ 129 مليون دولار.

ومن جانبها، عبرت الولايات المتحدة عن ترحيبها بإعلان الأمم المتحدة توقيع اتفاق لشراء ناقلة واستخدامها في تفريغ 1.1 مليون برميل نفط من خزان صافر العائم قبالة اليمن.

وقالت الخارجية الأميركية في بيان، إن شراء ناقلة لتفريغ الخزان صافر يعتبر خطوة حاسمة في تنفيذ خطة الطوارئ التي وضعتها الأمم المتحدة لتجنب كارثة بيئية إقليمية وآثار اقتصادية في البحر الأحمر يكون لها تداعيات عالمية، مع تفاقم أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

وأضافت أنه من المهم سد الفجوة التمويلية لعملية تفريغ الخزان صافر كي تتمكن الأمم المتحدة من إكمال عملية الطوارئ في أسرع وقت ممكن، مشيرة إلى أن الأمم المتحدة تحتاج إلى 34 مليون دولار إضافية بشكل عاجل لنقل النفط من الخزان إلى الناقلة.

وقال بيان الخارجية إن الولايات المتحدة ستعمل على حشد المزيد من الدعم للحيلولة دون حدوث «كارثة تلوح في الأفق» فيما يتعلق بالخزان العائم.

وإلى ذلك، صرح المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن، ديفيد جريسلي «بأن شراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسفينة هو بالفعل خطوة رئيسية، تم تحقيقها من خلال سخاء المانحين والقطاع الخاص والمواطنين العالميين».

وأكد جريسلي أن «أطراف النزاع تواصل المصادقة على الخطة. نحن الآن في مرحلة التشغيل ونأمل أن تتم إزالة النفط من الناقلة صافر خلال الأشهر الثلاثة إلى الأربعة المقبلة».